

إشكالية تقنين سعر الحليب المبستر في الجزائر: بين ضرورة الاستمرارية وحتمية التحرير

## The problem of rationing pasteurized milk in Algeria :Between the need for continuity and the inevitability of liberalization

سميرة هارون<sup>1</sup>، محفوظ عرابي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة مولود معمري تيزي وزو ، s.haroun@univ-boumerdes.dz

<sup>2</sup> جامعة مولود معمري تيزي وزو ، hafarabi@yahoo.fr

### ملخص:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى إشكالية تقنين سعر الحليب المبستر في الجزائر وتحليل انعكاساتها على المنتج والمستهلك، الميزان التجاري الجزائري ومستويات الاكتفاء الذاتي منه، حيث تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى حتمية الانتقال من السعر المقنن إلى السعر الحر لهذه المادة، وقد أظهرت الدراسة عدم نجاعة السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر منذ 2001م، نظرا للتناقض الكبير بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تدعم هذه الأخيرة الاستهلاك بدرجة كبيرة جدا في حين تخفض ربح المنتجين مما يقلص الإنتاج من جهة، وتشجع استعمال مسحوق الحليب المدعم في الإنتاج على حساب الحليب الطازج مما يرفع الواردات ويزيد التبعية الغذائية للأسواق الخارجية وهذا ما ينعكس سلبا على مستويات الاكتفاء الذاتي وهنا تبرز حتمية تحرير أسعار الحليب المبستر.

**كلمات مفتاحية:** حليب مبستر، سعر مقنن، سعر حر، اكتفاء ذاتي، الجزائر.

**Abstract:**

This paper attempts to study the problem of regulating the price of pasteurized milk in Algeria and analyzing of their implications on producers and consumers, the Algerian trade balance and levels of self-sufficiency. The problem of the study is about the inevitability of the transition from the regulated price to the free price of pasteurized milk. The study showed the ineffectiveness of the price policy applied to pasteurized milk in Algeria since 2001, Due to the great contrast between production and consumption, where price policy supports very high consumption while reducing the profit of producers, which reduces production, and encourages the use of milk powder supported in production at the expense of fresh milk, which raises imports and increases the food dependency of foreign markets, this is reflected negatively on levels of self-sufficiency and here emerges the inevitability of the liberalization of pasteurized milk prices.

**Keywords:** Pasteurized milk; regulated price, free price; self-sufficiency; Algeria.

**1. مقدمة:**

يحتل الحليب المبستر صدارة السلع المستهلكة في الجزائر من طرف كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الأعمار إذ يعد استهلاكه عادة غذائية داخل المجتمع الجزائري، فاستهلاكه يحمل طابعا رمزيا وغذائيا في الوقت نفسه، وكما لا يخفى على عامة الناس أنه ثاني مادة استهلاكية مقننة وخاضعة لدعم الدولة الجزائرية بعد مادة الخبز، لما له من أهمية اقترنت بالسلوك الغذائي للفرد الجزائري، لذلك سعت الدولة جاهدة لإبقائه في متناول كل الطبقات الاجتماعية خاصة الفئات المحدودة الدخل.

ويشكل سعر الحليب المبستر الموضب في أكياس بلاستيكية بسعة 1ل والذي حددته الدولة الجزائرية بسعر 25دج/لتر منذ سنة 2001م موضوع جدل كبير في كل الأوساط المعنية سواء بإنتاجه أو باستهلاكه، نظرا لمستويات الاكتفاء الذاتي المنخفضة جدا التي سجلتها ولا زالت تسجلها الدولة الجزائرية في هذه المادة، حيث ورغم الدعم الكبير للقطاع بجميع مستوياته إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب، أين بقيت الجزائر عاجزة عن فك لغز كيس الحليب المبستر الذي لا يزال الجزائريون في عدة مناطق يتسابقون في طوابير طويلة للظفر به.

**1.1. إشكالية الدراسة:**

انطلاقا مما سبق ذكره، جاءت هذه الدراسة لتبرز انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2001م على الاقتصاد الجزائري بمستوياته الجزئي والكلبي، وإمكانية تبني نظام الأسعار الحرة ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى حتمية الانتقال من نظام أسعار مقنن إلى نظام الأسعار الحرة لمادة الحليب المبستر في الجزائر؟

**2.1. الأسئلة الفرعية:**

وللإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم الحليب المبستر؟
2. ما مضمون السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر؟
3. كيف انعكست السياسة السعرية للحليب المبستر على المنتج والمستهلك؟

4. كيف أثرت السياسة السعرية للحليب المبستر على الاقتصاد الجزائري ومستويات الاكتفاء الذات؟

### 3.1. فرضيات الدراسة:

- بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:
1. الحليب المبستر هو حليب معالج بالحرارة المعتدلة والكافية للقضاء على الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض ومعظم الكائنات الحية غير المسببة للأمراض، دون المساس بخواصه الطبيعية، وقيمتة الغذائية؛
  2. الحليب المبستر بأنواعه ومصادره المختلفة يعتبر من المواد المقننة في بلدنا الجزائر، حيث يخضع لسياسة سعرية مفروضة من طرف الدولة منذ 2001م؛
  3. السعر المقنن للحليب المبستر المعاد تكوينه لا تغطي تكلفة إنتاجه؛
  4. عرض محدود وطلب متزايد على الحليب المبستر المعاد تكوينه يخلق مستويات منخفضة من الاكتفاء الذاتي بالجزائر؛

### 4.1. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مزيج من المنهجين الوصفي والمنهج التحليلي، اللذان يعتمدان على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها بدقة، كما قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة و تحليلها و تفسيرها بالاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية قصد الوصول إلى نتائج علمية حول مدى حتمية الانتقال إلى نظام الأسعار الحرة لحليب المبستر في الجزائر والخلي عن سياسة الأسعار المقننة.

### 5.1. هيكل الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1. الحليب المبستر: مفاهيم ومنطلقات أساسية؛
2. السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر؛
3. انعكاسات السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر على المنتج والمستهلك؛
4. انعكاسات السياسة السعرية للحليب المبستر على الميزان التجاري الجزائري.

5. تأثير السياسة السعرية على مستويات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر في الجزائر.

## 2. الحليب المبستر: مفاهيم ومنطلقات أساسية

بسترة الحليب هي معالجة الحليب بالحرارة المعتدلة والكافية للقضاء على الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض ومعظم الكائنات الحية غير المسببة للأمراض، دون التأثير على خصائص الحليب النوعية أو قيمته الغذائية، وهناك عدة طرق لبسترة الحليب تختلف حسب درجات الحرارة والوقت المستخدم في البسترة، وأكثرها استعمالا البسترة البطيئة، البسترة ذات الحرارة العالية والوقت القصير والبسترة الخاطفة.

### 1.2 تعريف الحليب المبستر:

ينتج عن عملية البسترة حليب يمكن حفظه لمدة طويلة نسبيا، ولتبيان مفهوم الحليب المبستر نعرض التعاريف التالية:

**التعريف الأول:** " الحليب المبستر هو الحليب الذي تعرضت كل جزئياته لعملية بسترة تضمن إبادة الميكروبات الممرضة وذلك برفع درجة حرارته لوقت محدد بحيث تكون المعاملة الحرارية لا تقل عن  $63^{\circ}\text{م} / 30$  دقيقة أو  $72^{\circ}\text{م} / 15$  ثانية أو ما يعادلها ثم يبرد فورا لدرجة أقل من  $7^{\circ}\text{م}$  على أن تتم هذه العملية في الأجهزة والمعدات الخاصة بهذا الغرض حتى يتم تعبئته بصورة آمنة" (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016، ص09)

**التعريف الثاني:** " الحليب المبستر هو الحليب الذي تعرض لإحدى طرق البسترة بغرض ضمان صلاحيته للاستهلاك من الناحية الصحية وحفظه من التلف لمدة قصيرة" (علاء الدين محمد علي مرشدي، 1998، ص03)

**التعريف الثالث:** يعرف المشرع الجزائري في المادة 16 من الجريدة الرسمية في عددها 69 الصادرة بتاريخ 1993/10/27م الحليب المبستر بأنه "الحليب المعرض لمعالجة حرارية تتوصل إلى القضاء تقريبا على مجموع الجراثيم العادية ومجموع الجراثيم المتسببة في أمراض مع العناية بعدم المس بالهيكل الفيزيائي للحليب وتكوينه وتوازنه الكيميائي وخميراته وفيتاميناته" (الجريدة الرسمية، 1993، ص20)

ويضيف في المادة 17 من نفس الجريدة أنه يجب أن يخضع الحليب لكي يكون مبسترا لما يلي:

- ✓ إما لحرارة قدرها 63°م طوال مدة 30 دقيقة؛
- ✓ وإما لحرارة قدرها 85°م طوال مدة قدرها من 15 إلى 20 ثانية؛
- ✓ وإما آنيا بحرارة قدرها 95°م.

نستنتج مما سبق أن الحليب المبستر هو كل حليب تمت بسترتة باستعمال إحدى طرق البسترة ( البطيئة، السريعة، الخاطفة) ثم التبريد السريع والفجائي له، دون المساس بخواصه الطبيعية، وقيمتة الغذائية، على أن يحفظ في حرارة تقل أو تساوي 06 درجات مئوية لمدة 07 أيام.

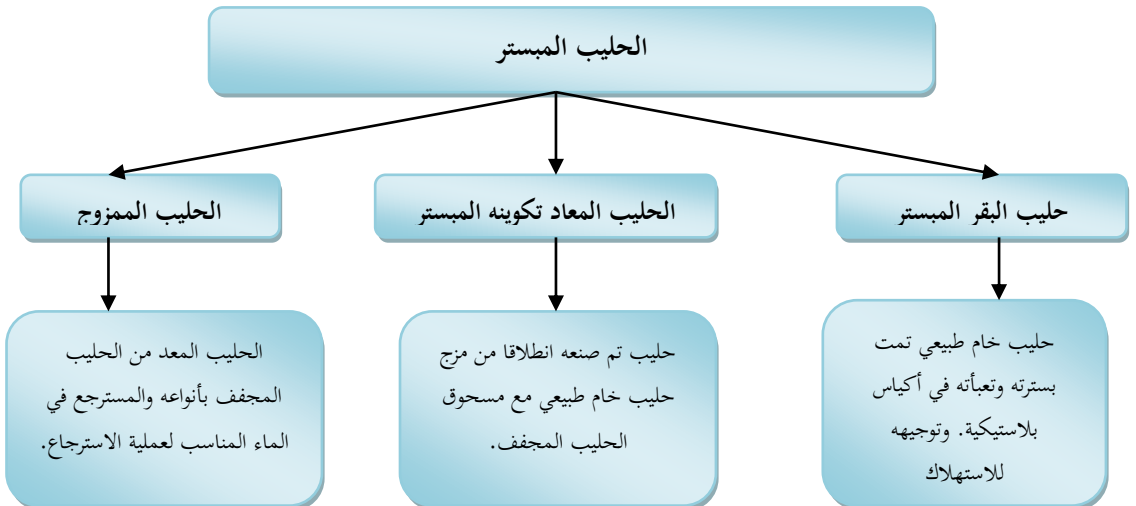
## 2.2. أنواع الحليب المبستر:

يمكن تصنيف الحليب المبستر حسب معيارين أساسيين أولهما حسب نوع المادة الأولية المستعملة، والثاني حسب محتواه من المادة الدسمة ونوجز هذه التصنيفات في الآتي:

### 1.2.2. حسب نوع المادة الأولية المستعملة:

يصنع الحليب المبستر انطلاقا من مادة أولية أساسية هي الحليب الطازج الخام، ويمكن تعويضها بالحليب المجفف في حالة العجز عن توفيرها كما هو الحال في بلدنا الجزائر، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الحليب المبستر حسب المادة الأولية المستعملة إلى:

الشكل "01": تصنيف الحليب المبستر حسب نوع المادة الأولية المستعملة.

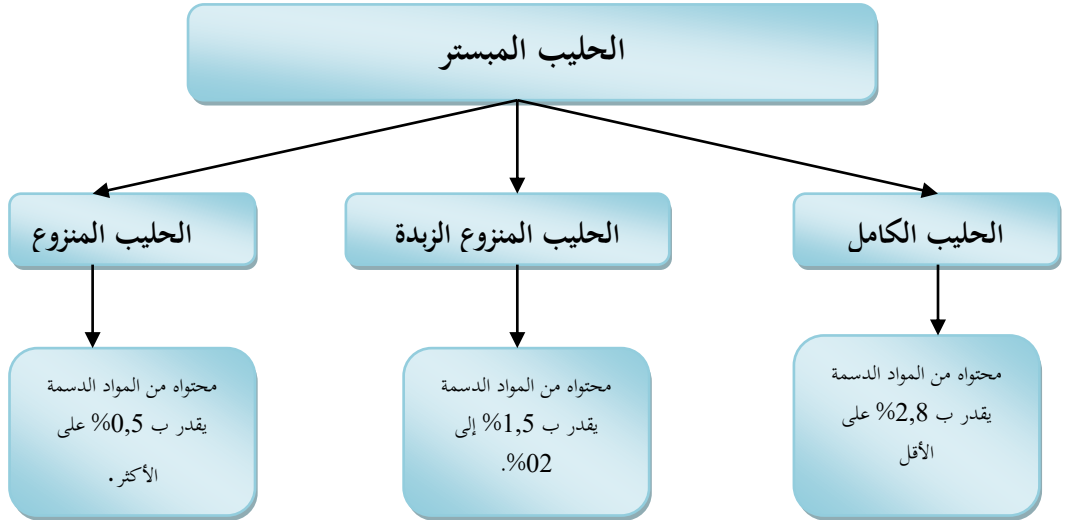


- المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي:
- وزارة المالية، (1993)، الجريدة الرسمية، المادتين 11، 12، العدد 69، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص20.
- مديرية التجارة لولاية قسنطينة، (2014)، لقاء تحسيبي حول الحليب ومشتقاته: التعليم الوزارية رقم 127 المؤرخة في 03 مارس 2014 الخاصة بنظام تأطير تسويق حليب الأكياس المبستر، الجزائر، من الموقع: [www.dcwconstantine.gov.dz](http://www.dcwconstantine.gov.dz)، اطلع عليه بتاريخ: 2018/08/27. بالرغم من كون الحليب الطازج السائل المادة الخام الرئيسية في إنتاج الحليب المبستر إلا أنه يمكن إنتاجه أيضا بالاعتماد على مصدر آخر وهو الحليب المجفف، وهذا بعد مزجه بالماء وتعديل مكوناته، أو خلط الحليب المسترجع (الحليب المجفف الممزوج بالماء) مع الحليب الطازج بنسب متفاوتة وغالبا ما تكون نسبة المزج 50%.

### 2.2.2. حسب محتواه من المادة الدسمة:

حددت الجريدة الرسمية ثلاثة أصناف من الحليب المبستر حسب محتواه من المادة الدسمة وهي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل " 02": تصنيف الحليب المبستر حسب محتواه من المادة الدسمة.



**المصدر:** وزارة المالية، (1993/10/27)، الجريدة الرسمية، المادة 16، العدد 69، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 20.

إذن الحليب المبستر هو كل حليب تمت بسترتة بهدف إطالة مدة حفظه ومنع فساده لفترة محددة دون المساس بخواصه وقيمتة الغذائية، وحسب محتواه من المواد الدسمة يصنف إلى ثلاث أنواع: الحليب الكامل المبستر، الحليب المنزوع الزبدة جزئيا المبستر، والحليب المنزوع الزبدة المبستر، ويجب حفظه في درجة حرارة منخفضة واستهلاكه قبل 7 أيام من تاريخ صنعه.

### 3. السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر

على عكس منتجات الحليب الأخرى التي يتحدد سعرها وفقا لقوى العرض والطلب، فإن الحليب المبستر يعتبر من المواد المقننة في بلدنا الجزائر، حيث يخضع لسياسة سعرية مفروضة من طرف الدولة، وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الحليب المبستر المعبأ في أكياس بلاستيكية الموجود في الأسواق الوطنية، والتي تختلف أسعارها وهي:

#### 1.3. الحليب المعاد تكوينه المبستر $LPC_s$ :

هذا المنتج خاضع لنظام أسعار وهوامش منظمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-65 الصادر في 16 فيفري 2016، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فيفري 2001، والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع والذي يلخصه الجدول التالي:

الجدول "01" : الأسعار المحددة للحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي

مختلف مراحل التوزيع بالجزائر منذ سنة 2001.

العناوين		حليب منزوع الدسم جزئيا ومبستر ومدعم وموضب في أكياس
2016	2001	
23,20 دج	23,35 دج	سعر البيع في رصيف المصنع
0,90 دج	0,75 دج	هامش ربح التوزيع بالجملة
24,10 دج	24,10 دج	سعر بيع المنتج المسلم للبائع بالتجزئة
0,90 دج	0,90 دج	هامش ربح التوزيع بالتجزئة



السعر للمستهلكين	25,00 دج	25,00 دج
------------------	----------	----------

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجعين التاليين:

وزارة المالية، (2016)، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 16-65 الصادر في 16 فيفري 2016 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فيفري 2001 المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، العدد 09، السنة 53، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص18.

تنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي السابق على أنه "يقصد بالحليب المبستر في مفهوم هذا المرسوم، الحليب المبستر منزوع الدسم جزئيا والمتحصل عليه بطريقة إعادة التكوين أو إعادة المزج لمسحوق الحليب المدعم والموزع حصريا من طرف الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، الذي يحتوي على مواد دسمة تتراوح بين 1,5% إلى 2% " (وزارة المالية، 2016، ص18)، يظهر لنا أن السعر النهائي للحليب المبستر LPCs والموجه للمستهلكين هو 25 دج للتر الواحد، منذ سنة 2001م، رغم وجود تغير قدره 0,15 دج في سعر البيع في رصيف المصنع أين انخفض السعر من 23,35 دج سنة 2001م إلى 23,20 دج سنة 2016م، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الذي فرضته الدولة على المؤسسات المنتجة إلى تخفيض سعر مسحوق الحليب المدعم من 159 دج/كغ إلى 157 دج/كغ سنة 2016م، كما أن أهم ما يوضحه الجدول هو انخفاض هامش الربح على كامل السلسلة الإنتاجية إذ لم تتجاوز 01 دج منذ 2001م.

### 2.3. الحليب الممزوج المبستر:

تنص التعليمات الوزارية رقم 127 المؤرخة في 03 مارس 2014م والخاصة بنظام تأطير تسويق حليب الأكياس المبستر على أنه بالنسبة للحليب المكون من مزيج بين مسحوق الحليب والحليب النقي مهما كانت نسبة المزج، فإنه يباع بالسعر المقنن 25 دج للتر الواحد. (مديرية التجارة لولاية قسنطينة، 2018)

### 3.3. حليب البقر المبستر:

تنص التعليمات الوزارية رقم 127 المؤرخة في 03 مارس 2014م والخاصة بنظام تأطير تسويق حليب الأكياس المبستر على أنه لا يطبق محتوى المرسوم التنفيذي رقم 01 - 50 المؤرخ في

12 فيفري 2001م، على الحليب النقي من الإنتاج الوطني والذي يتم جمعه لدى المربين والموجه لصناعة مختلف أنواع الحليب المبستر الكامل، المنزوع الزبدة جزئيا والمنزوع الزبدة، وهي تباع بأسعار حرة. (مديرية التجارة لولاية قسنطينة، 2018)

مما سبق ذكره يجدر التنويه إلى أن السعر المقنن لا يشمل حليب البقر المبستر بأنواعه المنتج انطلاقا من حليب البقر الطازج فقط، بل يباع بأسعار حرة يحددها المنتجون حسب قوى العرض والطلب، بينما يطبق السعر المقنن والمقدر بـ 25 دج على الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مسحوق الحليب المجفف والمواد الدسمة، أو الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مزج الحليب الطازج مع مسحوق الحليب المجفف مهما كانت نسبة المزج بينهما.

#### 4. انعكاسات السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر على المنتج والمستهلك

يمثل الإنتاج والاستهلاك طرفي المعادلة الأساسية اللذان يجدر التركيز عليهما لتحقيق التوازن وبلوغ مستويات الاكتفاء الذاتي، حيث يمثل كل منهما على حدا جانب العرض والطلب على مادة الحليب المبستر في الجزائر، وسنحاول في الآتي تبيان انعكاسات السياسة السعرية المطبقة على هذه المادة منذ سنة 2001م على هذين الأخيرين.

#### 1.4. انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على المنتج

تنعكس السياسة السعرية للحليب المبستر على المنتج في نقطتين هامتين هما: انخفاض هامش الربح بسبب تحديد سقف سعر البيع، وضعف معدل إدماج الحليب الطازج في التصنيع بسبب السعر المدعم لمسحوق الحليب وستناولهما بشيء من التفصيل فيما يلي:

#### 1.1.4. انخفاض هامش الربح:

يظهر انعكاس السعر المقنن جليا على هامش الربح، هذا الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بعاملين أساسيين هما تكلفة الإنتاج وسعر البيع، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية فرضت على المنتجين وجود كمية 103 غ من مسحوق الحليب المجفف في كل 01 لتر من الحليب المبستر، هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا كبيرا في أسعاره سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية قبل سنة 2007م، ما تسبب في ارتفاع تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الحليب المبستر لتفوق سعر بيعه المقنن، ما فرض على الدولة دفع الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع عن طريق صندوق التعويضات، ولكن بعد إنشاء " ONIL " سنة 2007م أصبح الدعم موجه لشراء

مسحوق الحليب والجدول الموالي يبرز تطور قيمة تكلفة الإنتاج وسعر اللتر الواحد من الحليب وقيمة التعويض المدفوع من طرف الدولة:  
**الجدول " 02"**: تطور قيمة سعر مسحوق الحليب وتكلفة إنتاج الحليب المبستر المدعم في الجزائر.

منذ 2016	2015-2008	2007-2001	
157 دج/كغ	159 دج/كغ	260 - 360 دج/كغ	سعر مسحوق الحليب
16,17 دج	16,4 دج	26,8 - 37,08 دج	سعر 103 غ من مسحوق الحليب
23,20 دج/ل	23,35 دج/ل	39 دج/ل - 40 دج/ل	تكلفة الإنتاج (1)
25,00 دج/ل	25,00 دج/ل	25,00 دج/ل	سعر البيع (2)
00,00 دج/ل	00,00 دج/ل	14 دج/ل - 15 دج/ل	صندوق تعويض الدولة للمنتجين (1-2)

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي:

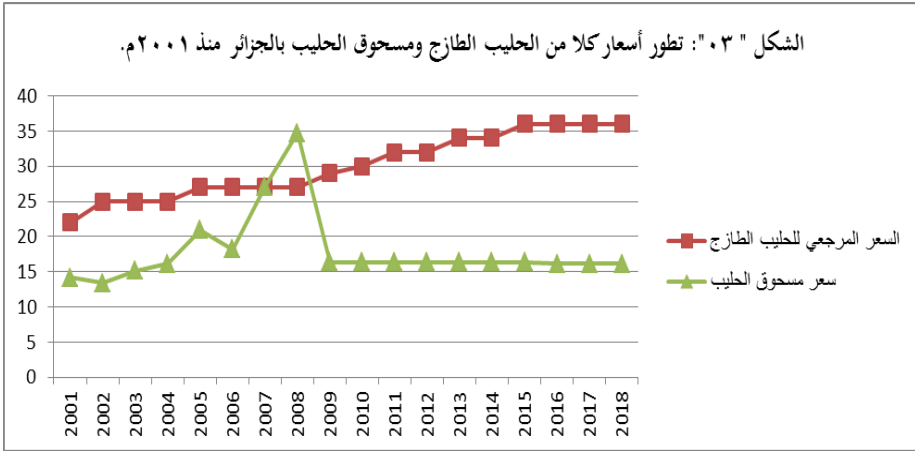
Makhlouf Malik, (2015), Performance de la filière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs : Cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, Algérie, ,p54.

يظهر من الجدول السابق أنه خلال الفترة الممتدة من (2007-2001) كان سعر المادة الأولية المتمثلة في مسحوق الحليب لوحدها يفوق سعر البيع، ما كبد الدولة ملايين الدينارات لتعويض الفارق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع لتجنب اعتزال المنتجين لهذه الصناعة، ولكن بداية من سنة 2008م تخلت الدولة عن سياسة التعويضات واتجهت نحو تدعيم سعر مسحوق الحليب، حيث تستورده بأسعار مرتفعة جدا من الأسواق الخارجية وتمون المؤسسات المنتجة عن طريق "ONIL" بمسحوق الحليب بسعر مدعم قدر ب159 دج/كغ وهذا بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج بحيث لا تتجاوز السعر المقنن، كما يلاحظ أن الدولة واصلت دعم سعر المسحوق الذي خفضته إلى 157 دج/كغ ابتداء من سنة 2016م لكنها خفضت مقابل ذلك سعر بيع كيس الحليب المبستر في رصيف المصنع بنفس القيمة ليصل إلى

23,20 دج/ل ولكن رغم ذلك يبقى هامش الربح ضعيفا جدا ما سبب عزوف الكثير من المؤسسات الخاصة عن إنتاج هذه المادة والتوجه إلى إنتاج مشتقات الحليب الأخرى كالياغورت والجبن وغيرها والتي يرتفع فيها هامش الربح مقارنة بالحليب المبستر.

#### 2.1.4. انخفاض إدماج الحليب الطازج:

لقد نتج عن تقنين سعر الحليب المعاد تكوينه المبستر دعم الدولة الحتمي لمسحوق الحليب حيث استقر سعره منذ سنة 2008م، على عكس الحليب الطازج الذي عرف سعره ارتفاعا متزايدا، كما يبرزه الشكل الموالي:

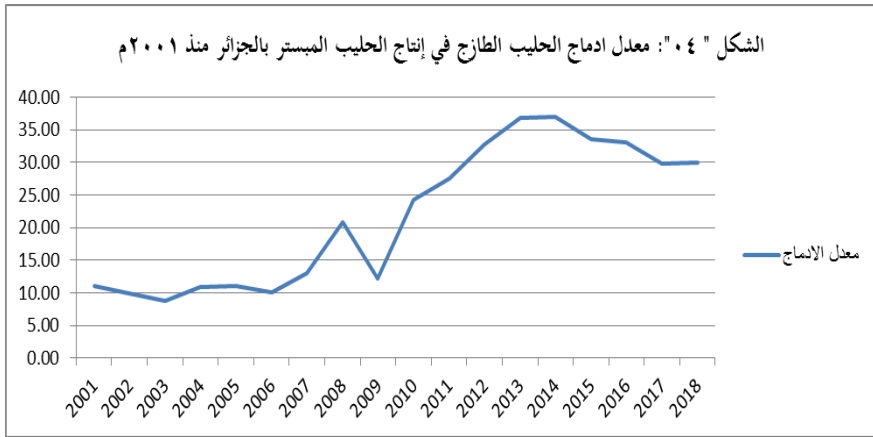


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية "MADR" و الديوان الوطني المهني للحليب "ONIL" وعلى المرجع:

Outayebe Meryem, (2012), La substitution du lait cru à la poudre de lait: Alternative pour l'industrie laitière; Application à deux laiteries: COLAITAL et TREFLE, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science agronomique, ENSA El-Harrach, Algérie, p 60.

يظهر الشكل السابق تطور أسعار الحليب الطازج ومسحوق الحليب بالأسواق الوطنية منذ سنة 2001م، وما يجذب الانتباه للوهلة الأولى هو ارتفاع سعر اللتر الواحد من الحليب الطازج طيلة الفترة حيث يظهر منحنى سعره متزايدا ومرتفعا باستمرار أين انتقل من السعر المرجعي

22 دج/ل سنة 2001م إلى 25 دج/ل سنة 2002م واستقر على هذه الحال إلى غاية سنة 2005م أين ارتفع السعر المرجعي مجددا إلى 27 دج/ل بعدها استقر السعر عند هذا المستوى إلى غاية سنة 2010م حيث ارتفع مجددا إلى 30 دج/ل وصولا إلى 32 دج/ل سنتي 2011م و2012م ثم قفز إلى 34 دج/ل سنتي 2013م و2014م وكان آخر ارتفاع له سنة 2015م أين وصل 36 دج/ل، مقابل ذلك نجد استقرار تاما في سعر مسحوق الحليب منذ سنة 2008م بسبب دعم الدولة له والذي قدر ب16,4 دج لكل 103 غ، ثم انخفض سنة 2016م إلى 16,17 دج لكل 103 غ ونظرا لانخفاض تكلفة استعمال مسحوق الحليب عن تكلفة استعمال الحليب الطازج في إنتاج الحليب المبستر، نجد أغلب المؤسسات المنتجة تعتمد على مسحوق الحليب بمعدل يفوق 70% في الإنتاج بينما يقل معدل إدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر، وهذا ما يبرزه الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من "MADR" و"ONIL".

يلاحظ من قراءة الشكل السابق أم معدل إدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز معدل 30% منذ سنة 2001م، ويظهر الشكل السابق تذبذب كبير في الكميات المدمجة، حيث كانت مرتفعة نوعا في بداية سنة 2001م والتي قدرت بحوالي 145,94 ألف لتر بمعدل إدماج ضعيف قدر ب11%، لكن هذه الكميات انخفضت سنة

تلوى الأخرى وصولا إلى أدنى مستوى لها سنة 2003م بمعدل إدماج قدر ب 8,7% ثم عودة المعدل إلى الارتفاع بنسبة ضعيفة بلغت 10,9%، 11% و 10% للسنوات 2004م، 2005م و 2006م على التوالي، لكن نلاحظ ارتفاع الكميات المدمجة سنتي 2007م و 2008م بحوالي 128 ألف لتر و 243 ألف لتر على التوالي بسبب ارتفاع سعر مسحوق الحليب الذي بلغ ذروته سنة 2007م لينخفض مجددا سنة 2009م وصولا إلى 128 ألف لتر بمعدل إدماج قدره 12%، وقد كانت سنة 2010م الانطلاقة الحقيقية لارتفاع الكميات المدمجة في التصنيع حيث انطلقت سنة 2010م بمعدل 24% واصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2014م بحوالي 37% ليعاود الانخفاض مجددا خلال الثلاث سنوات المتتالية لتصل بغضون سنة 2017م إلى 504 ألف لتر بمعدل إدماج 29%، ويمكن تفسير هذا الارتفاع منذ 2010م بالدعم المالي والمنح المقدمة من طرف الدولة الجزائرية عن كل لتر من الحليب الطازج المدمج في التصنيع، لكن يبقى الاعتماد على مسحوق الحليب كبيرا جدا والذي يفوق 70% بسبب تكلفته المنخفضة نظرا لسعره المدعم.

#### 2.4. انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على المستهلك

يحتل الحليب المبستر صدارة السلع المستهلكة في الجزائر من طرف كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الأعمار، إذ حسب آخر إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات سنة 2011م فإن العائلات الجزائرية تنفق 2102 دج شهريا لاقتناء الحليب ومشتقاته، أي ما يعادل 25224 دج سنويا، أين تخصص 30% لشراء الحليب المبستر المعاد تكوينه و 5% مخصصة لحليب البقر المبستر أما الباقي فيخصص لمشتقات الحليب كالياغورت والجبن وغيرها. (Office National des Statistiques, 2011, P47)

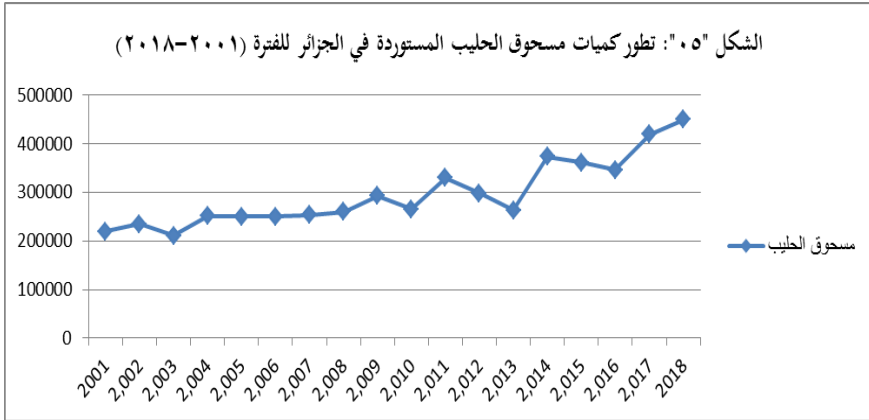
وبعد استهلاك الحليب عادة غذائية داخل المجتمع الجزائري خاصة لدى الفئات المحدودة الدخل، فاستهلاكه يحمل طابعا رمزيا وغذائيا في الوقت نفسه ويرجع ذلك إلى الفترة الاستعمارية (1830-1962) أين استخدمت فرنسا سياسة الأرض المحروقة لغرض تجويع الشعب الجزائري ولكن الشعب لم يرضخ وقاوم الاستعمار بطرق مختلفة، لذلك وبهدف البقاء أكلوا القمح والتمر والحليب، ومنذ ذلك الوقت أصبح شرب الحليب عادة غذائية راسخة، حيث يستهلك الأفراد الجزائريون الحليب المبستر مرتين في اليوم، صباحا كوجبة صباحية لا

يستغنى عنها أبداً، مع القهوة والشاي إضافة إلى الحلويات التقليدية أو العصرية إن وجدت، ومساءً كوجبة مسائية كذلك يكون فيها الحليب مع القهوة أو الشاي وبعض الحلويات إن وجدت، وتعتبر هذه العادة سائدة في جميع أقطار الوطن دون اختلاف.

ويشير المنطق الاقتصادي إلى وجود علاقة عكسية بين الكمية المستهلكة من الحليب وسعر الوحدة الواحدة منها وإثر تحليلنا لسعر الحليب المبستر المقنن الذي استقر عند 25 دج/التر منذ سنة 2001م نلاحظ أن الدولة الجزائرية دعمت الفئات المحدودة الدخل على اقتناء هذه المادة الأساسية، وعلى الرغم من استقرار السعر إلا أننا نلاحظ تذبذباً في الكميات المستهلكة ويمكن إرجاع ذلك إلى القدرات الشرائية للمستهلكين، حيث يتركز استهلاك الحليب المبستر لدى الأسر ذات الدخل المحدود، هذا الأخير الذي يعتبر ذو نوعية رديئة مقارنة بالأنواع الأخرى الموجودة في السوق ويرجع ذلك أساساً إلى سعره المتدني مقارنة مع بقية أنواع الحليب الأخرى، إذن أن التوجه الكبير نحو استهلاك الحليب المبستر في أكياس ليس ناتجاً عن قيمته الغذائية وفائدته الصحية بقدر ما هو مرتبط بسعره المتدني، ورغم ذلك نجد أن الأسر إذا توفرت لها بعض الإمكانيات المادية ولو بتفاوت طفيف تلجأ إلى شراء منتجات أخرى أفضل جودة ونوعية وهو حليب البقر الطازج المبستر الذي يباع بأسعار حرة ونظراً لارتفاع سعره مقارنة بالحليب المبستر المعاد تكوينه فإنه يكون أقل استهلاكاً لدى الفئات المحدودة الدخل.

##### 5. انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على الميزان التجاري الجزائري

لقد نتج عن السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر، وبالتحديد إثر دعم سعر مسحوق الحليب تبعية كبيرة للسوق الوطنية بالأسواق العالمية في مادة مسحوق الحليب، والتي كبدت الدولة مبالغ طائلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها، فنظراً لضعف كميات الحليب الطازج المدمجة في صناعة الحليب المبستر والتي لم تتجاوز 30% منذ سنة 2001م إلا في حالات قليلة ونادرة، فإن الدولة الجزائرية سعت إلى توفير مادة أولية أخرى بديلة وهي مسحوق الحليب المجفف والمواد الدسمة، والتي تجاوز الاعتماد عليها معدل 70%، وهنا لجأت الدولة إلى الأسواق الخارجية لاستيرادها، وفيما يلي شكل يبين الكميات المستوردة من مسحوق الحليب المجفف سواء من طرف الدولة أو الخواص للفترة (2001-2018):



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات " MADR " .

يظهر الشكل السابق الكميات الكبيرة من مسحوق الحليب المجفف المستوردة والتي كبدت الدولة ملايين الدولارات سنويا، ويلاحظ من الشكل ارتفاعا في الكميات المستوردة من سنة إلى أخرى ولكن بنسب منخفضة خاصة في العشر سنوات الأولى من الدراسة حيث قدرت الكمية سنة 2001م ب 188 ألف طن بسعر 1850 دولار/طن بينما وصلت إلى 265 ألف طن في 2010م بسعر 3402 دولار/طن، ثم نلاحظ في السبع سنوات التالية تذبذب في الكميات المستوردة حيث ارتفعت بدرجة كبيرة نسبيا في السنوات 2011م، 2014م و 2017م بحوالي 329 ألف طن، 373 ألف طن و 419 ألف طن بسعر 4073، 4817 و 2912 دولار/طن على التوالي، بينما عرفت سنة 2013م تراجعاً أبن قدرت الكمية ب 262 ألف طن بسعر 4092 دولار/طن ، والملاحظ أنه رغم الارتفاع المتزايد لأسعار هذه المادة في الأسواق العالمية إلى أن الكميات المستوردة واصلت الارتفاع، أما التذبذب الملاحظ في السنوات الأخيرة فيمكن إرجاعه إلى تذبذب أسعار مسحوق الحليب هي الأخرى في الأسواق العالمية والتي تتماشى عكسيا مع الكميات المستوردة.

#### 6. انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على مستويات الاكتفاء الذاتي بالجزائر

الاكتفاء الذاتي هو الحالة التي يتحقق عندها الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، وانطلاقاً من كونه مفهوم يمكن قياسه بنسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، واستناداً إلى



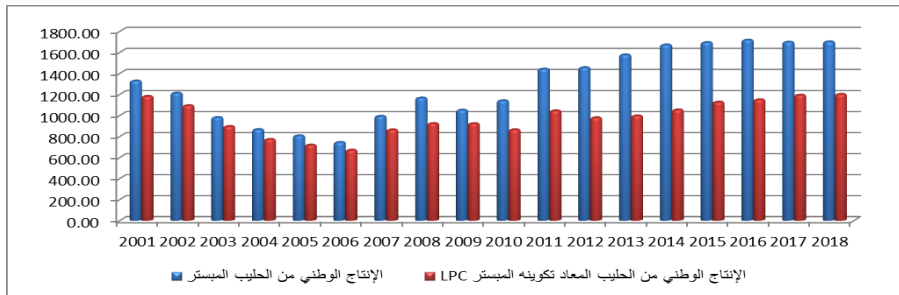
التحليل السابق فإنه يمكننا حساب نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر حسب العلاقة التالية:

$$100^* \text{ الإنتاج الكلي للحليب المبستر} / (\text{الكميات المنتجة من الحليب الطازج المبستر} = \text{الذاتي الاكتفاء درجة})$$

حيث:

- الكميات المنتجة من الحليب الطازج المبستر تمثل الإنتاج المحلي من الحليب المبستر باعتبارها تعتمد على مادة أولية متوفرة محليا وهي حليب البقر الطازج.
  - الإنتاج الكلي للحليب المبستر يمثل المتاحة للاستهلاك ويشمل الكميات المنتجة من الحليب الطازج المبستر إضافة إلى الكميات المنتجة من الحليب المعاد تكوينه المبستر باعتباره ينتج انطلاقا من مادة أولية مستوردة وهي مسحوق الحليب.
- وقبل تبيان معدلات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر في الجزائر سنحاول تبيان تطور الكميات المنتجة من هذه المادة على المستوى الوطني منذ سنة 2001م، والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل " 06": تطور الإنتاج المحلي من الحليب المبستر في الجزائر منذ سنة 2001م.

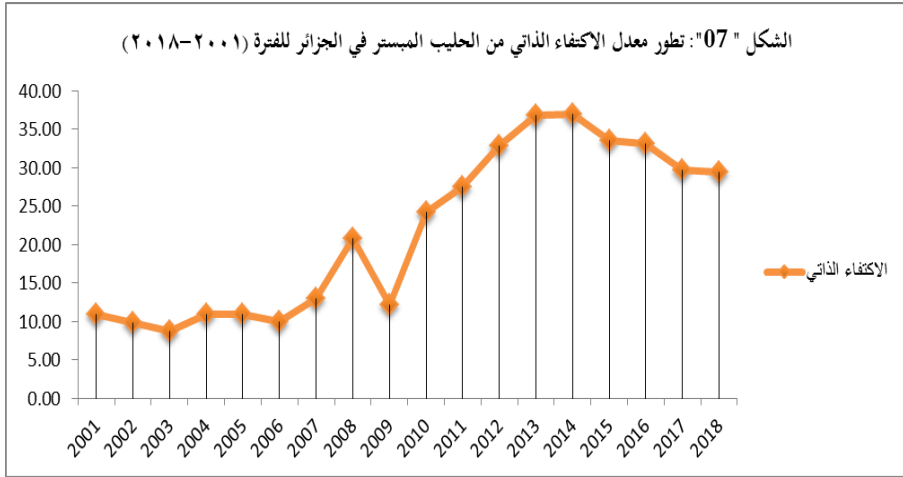


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات من الموقع:

www.ons.dz, Consulté le 25/12/2018.

من قراءة الشكل السابق نجد أن الكميات المنتجة من الحليب المبستر عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة (2001-2018) والتي تخللتها أزميتين حادتين في عرض هذا المنتج كما يظهره الشكل وهما أزميتي 2006/2007 و 2009/2010 على التوالي، وعلى هذا الأساس يقسم الشكل السابق إلى ثلاث فترات: الفترة الأولى (2001-2007) والتي تميزت بالانخفاض التدريجي والمتواصل في الكميات المنتجة حيث انتقلنا من 1326,69 ألف لتر سنة 2001م إلى 991,15 ألف لتر سنة 2007 والتي سجلت خلالها أدنى قيمة سنة 2006م بحوالي 742,85 ألف لتر ما أدى إلى ندرة حادة في الحليب المبستر مسببا أزمة، هذه الأخيرة التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى إدخال الديوان الوطني للحليب ومشتقاته " ONIL " حيز النشاط سنة 2007م، الفترة الثانية (2007-2010) حيث شهدت ارتفاع سنة 2008 مقارنة ب 2007م مسجلة 1164,81 ألف لتر، معاودة الانخفاض سنة 2009م ب 1049,44 ألف لتر مسببة بذلك أزمة أخرى للحليب المبستر، الفترة الثالثة (2010-2018) والتي تميزت بالارتفاع التدريجي في الكميات المنتجة انطلاقا من 1139,44 ألف لتر سنة 2010م وصولا إلى 1696,71 ألف لتر سنة 2017م، مسجلة أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة سنة 2016م بحوالي 1716,07 ألف لتر.

أما فيما يخص الكميات المنتجة من الحليب المعاد تكوينه المبستر المنتج باستعمال مسحوق الحليب المجفف فإنه تمثل أكثر 62% من الإنتاج الكلي للحليب المبستر منذ 2001م، وعلى العموم فقد شهدت الكميات انخفاضا تدريجيا حيث يمكن تقسيم الشكل السابق إلى ثلاث فترات تمتد الأولى منها من (2001-2007) أين تراوحت نسبة LPC من (87% - 90%) أما الفترة الثانية فتمتد من (2008 - 2011) أين تراوحت نسبة LPC من (72% - 79%) أما المرحلة الثالثة فتمتد من (2012-2018) حيث مثلت نسبة LPC من (62% - 70%)، ورغم انخفاضها الضئيل والناتج عن ارتفاع استعمال الحليب الطازج في الإنتاج والناتج عن دعم الدولة للإدماج إلا أنها تبقى تمثل نسبة كبيرة جدا ما يؤثر سلبا على مستويات الاكتفاء الذاتي كما يبينه الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من "MADR" و"ONIL".

يتجلى لنا من الشكل السابق أن معدلات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر تميزت بالانخفاض الشديد طيلة 18 سنة الماضية حيث لم تتجاوز 40%، فقد عرف الاكتفاء الذاتي أدنى مستوياته في العشر سنوات الأولى (2000-2009) أين تراوح بين 8% و13% ما عدا سنة 2008 التي عرفت ارتفاع قدر ب 20,86%، بينما كانت سنة 2010 نقطة الارتفاع والتحسن التدريجي لمعدلات الاكتفاء الذاتي حيث ارتفعت من 24,24% لهذه السنة إلى 37,02% سنة 2014 بمعدل نمو قدره 52,72% خلال أربع سنوات فقد لكن المعدل عاود الانخفاض مجددا ولكن بنسبة ضئيلة حيث قدر 29,74% سنة 2017 بمعدل انخفاض قدره 19,66%، وعلى العموم كان التحسن والتطور ملحوظا حيث بلغ معدل النمو للعشر سنوات الأولى 86% أما الثماني سنوات الأخيرة فقد كان معدل النمو حوالي 23%.

## خاتمة:

يبرز تحليل إشكالية السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر بالجزائر عدم نجاعة هذه الأخيرة نظرا للتناقض الكبير بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تدعم السياسة السعرية الاستهلاك بدرجة كبيرة جدا في حين تخفض ربح المنتجين مما يقلص الإنتاج، وكنتيجة لتحليل المعلومات السابقة يمكننا رصد النتائج التالية، والتي تعطي صورة واضحة عن الانعكاسات الكلية للسياسة السعرية والمتمثلة في النقاط التالية:

**النتيجة الأولى:** الحليب المبستر هو كل حليب تمت بسترتة باستعمال إحدى طرق البسترة ( البطيئة، السريعة، الخاطفة) ثم التبريد السريع والفجائي له، دون المساس بخواصه الطبيعية، وقيمتة الغذائية، على أن يحفظ في حرارة تقل أو تساوي 06 درجات مئوية لمدة 07 ايام، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى.

**النتيجة الثانية:** بالرغم من كون الحليب الطازج السائل المادة الخام الرئيسية في إنتاج الحليب المبستر إلا أنه يمكن إنتاجه أيضا بالاعتماد على مصدر آخر وهو الحليب المجفف، وهذا بعد مزجه بالماء وتعديل مكوناته، أو خلط الحليب المسترجع (الحليب المجفف الممزوج بالماء) مع الحليب الطازج بنسب متفاوتة وغالبا ما تكون نسبة المزج 50%.

**النتيجة الثالثة:** السعر المقنن لا يشمل حليب البقر المبستر بأنواعه المنتج انطلاقا من حليب البقر الطازج فقط، بل يباع بأسعار حرة يحددها المنتجون حسب قوى العرض والطلب، بينما يطبق السعر المقنن والمقدر ب25دج على الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مسحوق الحليب المجفف والمواد الدسمة ( من 15 إلى 20 غراما من المواد الدسمة في اللتر الواحد) و الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مزج الحليب الطازج مع مسحوق الحليب المجفف مهما كانت نسبة المزج بينهما، وهو ما ينفي الفرضية الثانية.

**النتيجة الثالثة:** هامش ربح المؤسسات المنتجة للحليب المبستر ضعيف جدا نظرا لتسقيفه بسبب السعر المقنن ما سبب عزوف الكثير من المؤسسات الخاصة عن إنتاج هذه المادة والتوجه إلى إنتاج مشتقات الحليب الأخرى كالياغورت والجبن وغيرها والتي يرتفع فيها هامش الربح مقارنة بالحليب المبستر، وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة.

**النتيجة الرابعة:** نتج عن تقنين سعر الحليب المعاد تكوينه المبستر دعم الدولة الحتمي لمسحوق الحليب حيث استقر سعره منذ سنة 2008م، ونظرا لانخفاض تكلفة استعمال مسحوق الحليب مقارنة بتكلفة استعمال الحليب الطازج في إنتاج الحليب المبستر، نجد أغلب المؤسسات المنتجة تعتمد على مسحوق الحليب بمعدل يفوق 70% في الإنتاج بينما يقل معدل إدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر.

**النتيجة الخامسة:** السعر المقنن للحليب المبستر جعله في متناول جميع فئات المجتمع الجزائري خاصة المحدودة الدخل، ما رفع الطلب عليه فأضحى في صدارة السلع المستهلكة في الجزائر من طرف كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الأعمار، إذ حسب آخر إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات سنة 2011م فإن العائلات الجزائرية تنفق 2102 دج شهريا لاقتناء الحليب ومشتقاته، منها 30% على الحليب المبستر.

**النتيجة السادسة:** إثر التوجه الكبير نحو استعمال مسحوق الحليب كمادة أولية في صناعة الحليب المبستر بسبب سعره المدعم من جهة وضعف كميات الحليب الطازج المنتجة محليا من جهة أخرى، استوجب على الجزائر استيراده ما جعلها تعاني من تبعية كبيرة للأسواق العالمية في مادة مسحوق الحليب، والتي كبدتها مبالغ طائلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها.

**النتيجة السابعة:** الطلب الكبير والمتزايد على الحليب المبستر مقابل الإنتاج المحدود انعكس سلبا على معدلات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر التي تميزت بالانخفاض الشديد طيلة 18 سنة الماضية حيث لم تتجاوز 40%، وهو ما يؤكد الفرضية الرابعة.

كخلاصة لما سبق عرضه وتحليله، يمكننا القول أن هناك تناقض كبير في السياسات المنتهجة، حيث نجد أن الدولة تسعى جاهدة لتحفيز ورفع إنتاج وتجميع وإدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر لكنها في المقابل تقوم بدعم أسعار مسحوق الحليب المجفف، كما أنها تسعى جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه لكنها تدعم الإنتاج والاستهلاك في نفس الوقت، وهذا تناقض كبير يستوجب التخلي عن أحد طرفي المعادلة لتحقيق التوازن، وعليه نقترح الآتي:

✓ حتمية الانتقال إلى سياسة الأسعار الحرة لمادة الحليب المبستر بمختلف أنواعه؛

- ✓ ضرورة التخلي عن دعم أسعار مسحوق الحليب المجفف بهدف تحفيز المنتجين للتوجه إلى الحليب الطازج مما يخفض الواردات من مادة مسحوق الحليب المجفف ويحقق الاستقلالية الغذائية؛
- ✓ دعم جانب واحد فقط هو الإنتاج بالتركيز على المنيع أي الإنتاج المحلي للحليب الطازج الذي يعتبر المادة الأولية الأساسية في إنتاج الحليب المبستر.

#### قائمة المراجع:

- 1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016)، دليل المواصفات العربية الاسترشادية للألبان.
- 2) علاء الدين محمد علي مرشدي، (1998)، مبادئ صحة الألبان، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 3) وزارة المالية، (1993/10/27)، **الجريدة الرسمية**، المادة 16، العدد 69، السنة الثلاثون، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4) وزارة المالية، (2016)، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 16-16 الصادر في 16 فيفري 2016 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فيفري 2001 المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، المادة 01، العدد 09، السنة 53، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 5) مديرية التجارة لولاية قسنطينة، (2014/04/09)، لقاء تحسيسي حول الحليب ومشتقاته: التعليم الوزاري رقم 127 المؤرخة في 03 مارس 2014 الخاصة بنظام تاطير تسويق حليب الأكياس المبستر، الجزائر، من الموقع:

اطلع عليه بتاريخ: [www.dcwconstantine.gov.dz](http://www.dcwconstantine.gov.dz)

. 2018/08/27

6) Office National des Statistiques, (Novembre 2015), **Enquete sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011: Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011**, collections statistiques N195, Série S: statistiques sociales, Algérie, p47